



تعميم هيئة التفتيش القضائي رقم (٤) لسنة ١٤٤٨ هـ / ٢٠٢٦ م

بشأن

توجيهات بشأن دعم المصالح القبلية والتعاون مع الجهات الاجتماعية في حل القضايا المجتمعية

المحترمون

الأخوة/ رؤساء وقضاة المحاكم الاستئنافية والابتدائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد:

في إطار حرص القيادة السياسية العليا على تعزيز السلم الاجتماعي وتثبيت دعائم الاستقرار والأمن المجتمعي والحفاظ على النسيج القبلي اليمني الأصيل الذي يمثل ركيزة أساسية من ركائز الدولة والمجتمع ، وانطلاقاً من مبدأ تكامل الجهود بين السلطة القضائية ومؤسسات الدولة والشخصيات الاجتماعية في معالجة القضايا ذات البعد المجتمعي ، وتحقيقاً لتوجيهات القيادة العليا الرامية إلى سرعة البت في القضايا التي تمس استقرار القبائل والمصالحات الوطنية.

وإذ نؤكد على أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به السلطة القضائية في حفظ الحقوق وتحقيق العدالة فإننا نوجه رؤساء وقضاة المحاكم الابتدائية والاستئنافية في كافة دور القضاء بما يلي :

أولاً: التعاون المثمر والبناء مع الجهات الحكومية الرسمية التي تتبنى دعم المصالح القبلية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة.

ثانياً: التواصل الفعال مع الشخصيات الاجتماعية والاعتبارية (المشايخ، والوجهاء، والعقال، ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة) في حل القضايا ذات الأهمية المجتمعية، والاستفادة من دورهم في تقريب وجهات النظر وتذليل العقبات، بما يسهم في إنجاز القضايا في وقت قياسي وتخفيف العبء عن كاهل المواطنين، مما يخدم الأهداف ومكافحة النزاعات المجتمعية.

ثالثاً: مراعاة البعد الاجتماعي والوطني في القضايا التي تشمل نزاعات قبلية أو ثارات، والعمل وفقاً للضوابط الشرعية والقانونية على تيسير إجراءات الصلح والمصالحة بين الأطراف المتنازعة، بما يحقق الاستقرار المجتمعي ويعزز التلاحم الوطني تماشياً مع جهود الدولة في كراب الصدع وإنهاء النزاعات القبلية.



رابعاً: التنسيق مع المكاتب التنفيذية للمحافظات والسلطات المحلية بشأن القضايا المجتمعية التي تتطلب معالجة سريعة، ورفع التقارير الدورية حول الصعوبات والتحديات التي تواجه تنفيذ هذه التوجيهات.

خامساً: التأكيد على أهمية الالتزام بالضوابط القانونية عند التعامل مع القضايا المجتمعية، مع مراعاة عدم المساس بحقوق المتقاضين أو المماطلة في إنجازها، وضرورة الفصل بين الجانب الاجتماعي والجانب القانوني بما يضمن سلامة الإجراءات وتحقيق العدالة الناجزة.

سادساً: إحاطة هذه الهيئة بأي ملاحظات أو مقترحات حول آليات تطوير التعاون بين القضاء والشخصيات الاجتماعية بما يسهم في وضع سياسات قضائية تلبي احتياجات المجتمع في هذا الشأن.

سابعاً: على جميع رؤساء وقضاة المحاكم الالتزام بما ورد في هذا التعميم والعمل بموجبه وحسن تنفيذه ورفع تقارير دورية عن ذلك مع مراعاة أن يعمل بهذا التعميم فور صدوره.

هذا والله ولي الهداية والتوفيق

صدر بهيئة التفتيش القضائي

بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٤٤٨ هـ

الموافق ٢٠٢٦ / ٨ / ٣ م

القاضي د. مروان محمد علي المحاقري

رئيس هيئة التفتيش القضائي

